الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة التاسعة والستون
المعقودة يوم الاربعاء
٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١
الساعة ١٩/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
NOV 10 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة التاسعة والستين

الرئيس : السيد غود فـــرى (نيوزيلنـــدا)

رئيـــس اللجنـــة الاستشارية لشؤون الادارية والميزانية : السيد مسيلي

المحتويـــات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع)
الأماكن المخصصة للمكاتب في المقر
الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الذى قدمته اللجنة الأولى فـي الوثيقـة A/C.1/36/L.3/Rev.1 المتعلق بالبند ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع)
(أ) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية
(ب) امكانيـة انشاء محكمة ادارية وحيدة : تقرير الامين العام
(ج) أثر التضخم المالي على ميزانيات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

البند ٩٩ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١
التدريب والبحث : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين (تابع)
(ب) مسائل الموظفين الأخرى : تقارير الامين العام
احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.69
9 November 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٩/٣٠

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع) (A/36/6 ، A/36/38 (الفصلان الخامس والسابع دال)) .

الأماكن المخصصة للمكاتب في المقر (A/C.5/36/63)

١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار الى التقرير المؤقت للأمين العام بشأن الأماكن المخصصة للمكاتب في المقر (A/C.5/36/63) ، وقال ان الأمين العام ، كما هو مبيّن في الفقرة ١ ، قرر أن يؤجل تقديم تقرير كامل الى حين انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وأضاف ان اللجنة الاستشارية وفقا لذلك تشير على اللجنة الخامسة بأن توصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير المؤقت الوارد في الوثيقة A/C.5/36/63 .

٢ - الرئيس: اقترح أن تقدم اللجنة توصية بهذا المعنى .

٣ - وقد تقرر ذلك .

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الذى قدمته اللجنة الاولى في الوثيقة A/C.1/36/L.3/Rev.1 والمتعلق بالبند ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

٤ - السيد نونييز (اكوادور) : قال انه لو كان وفده حاضرا عندما اتخذ في الجلسة ٦٨ للجنة ، مقرر بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/36/L.3/Rev.1 ، لأيد ذلك المقرر .

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع) (A/36/64 ؛ A/C.5/33/47 ؛ A/C.5/36/23 ؛ A/C.5/36/ L.24 و L.32 و L.34) .

(أ) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

(ب) امكانية انشاء محكمة ادارية وحيدة

(ج) أثر التضخم المالي على ميزانيات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٥ - الرئيس : اقترح أن تنظر اللجنة أولا في مشروع القرار A/C.5/36/L.24 بشأن أثر التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدى الذى كان قد قدمه وفد كوبا ، والتعديلات التي اقترحت المملكة المتحدة ادخالها عليه والواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 .

٦ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : قدم الوثيقة A/C.5/36/L.32 باسم وفده ووفود الدول التسع الأخرى الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الأوروبي ، التي أصبحت الآن من مقدمي تلك الوثيقة .

(السيد ستيوارت ، المملكة المتحدة)

٧ - وقال ان جوهر مشروع القرار الذى اقترحه الوفد الكوبي يتمثل في أن يرجى من الامين العام أن يعد دراسة بشأن أثر التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدى في الميزانية العادية للأمم المتحدة ، على أساس القلق البالغ الذى يساور الدول الأعضاء ازاء ازدياد كلفة التضخم . وقال انه يشكك في أن أحدا سيعارض مشروع القرار هذا لو توقف عند هذا الحد . بيد ان مشروع القرار ، لسوء الحظ ، لم يقف عند هذا الحد . وواصل حديثه قائلا ان هذا الموضوع قديم ، سواء في جوانبه الموضوعية أو الذاتية المثيرة للشقاق والتي يتحمل وفد كوبا المسؤولية الكاملة عنها . وأضاف ان الدليل الذى يؤكد الهدف الكامن وراء مشروع القرار A/C.5/36/L.24 وروحه بيّن ، واذا كان هناك من يشك في معنى الفقرتين الثانية والثالثة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق ، فما عليه الا ان يرجع الى محتوى البيان التمهيدى للممثل الكوبي أو أن يقرأ المحاضر الموجزة للجنة الخامسة في الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجمعية العامة ، عندما عرض الوفد الكوبي وحفنة من الوفود التي تحمل نفس أفكاره ، لشكل مفصل ، آراءهم المسببة للشقاق وغير المعقولة . وأردف قائلا ان اللجنة الخامسة قد رفضت مرارا ما يكمن وراء مشروع القرار من نظرية سياسية مشوشة وهدف سياسي انقسامي . وأضاف ان اللجنة الخامسة أوضحت بالتصويت في الماضي أنها تدرك عدم امكانية تحديد المسؤولية عن التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدى وانها تعترف بأن الاعتلال الاقتصادى لا يعرف حدودا عقائدية أو سياسية أو جغرافية .

٨ - واختتم حديثه قائلا ان روح التصالح هي التي حدت بتقديم التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 . وبغية الوصول الى توافق في الآراء ، وان مقدميها يأملون أن يتمكن الوفد الكوبي من اعادة النظر في شروط مشروع القرار الذى قدمه ومن الموافقة على التعديلات دون نقاش .

٩ - السيد موري (كوبا) : قال ان وفده لا ينوى الخوض في مسائل سياسية ومتجادل بشأنها وخارجة عن نطاق عمل اللجنة . وأردف قائلا ان الهدف من مشروع القرار A/C.5/36/L.24 هو التكليف باجراء دراسة عن التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدى وآثارهما على الميزانية العادية للأمم المتحدة لأن أكثر من ١٠ في المائة من الانفاق في فترة السنتين الماضيتين كان يعزى الى التضخم المالي .

١٠ - ومضى يقول ان التعديلات المقترحة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 ليست مقبولة من جميع وجهات النظر . وان الفقرة الثانية من الديباجة تبين حقيقة لا يمكن انكارها ؛ فهي تصف الأوضاع المالية الناتجة عن التضخم ، الذى ازداد سوءا في السنوات الأخيرة وأضر أشد الضرر

(السيد موري ، كوبا)

بميزانية المنظمة . وأضاف ان الفقرة الثالثة من الديباجة تتضمن فكرة كان قد تقدم بها مرارا كثير من البلدان ؛ كما ان الفقرة نفسها مصوغة بعبارات عامة جدا ولا تحتوى على أى التزام أو توحي باتخاذ قرار . وقال انه ليس هناك مبرر لاقتراح حذف أى من هاتين الفقرتين أو الفقرة ٢ من المنطوق .

١١ - واستطرد قائلا ان الدراسة المقترحة ينبغي أن تركز على المدن التي توجد بها مقار المنظمات ، حيث يجرى معظم الانفاق . وأردف ان البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تكون في مركز هذه الدراسة لأن مقار مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقع فيها . وأضاف أنه لم يرد ذكر البلدان النامية القليلة التي تقع فيها مكاتب للأمم المتحدة ، لأنها تعاني بدرجة أقل من التضخم الذى هو في جميع الأحوال " مستورد " من البلدان المتقدمة النمو . وقال ان سبب ماورد في الفقرة ٢ من المنطوق من رجاء بأن تشمل الدراسة فترات السنتين الثلاث الماضية هو أن الأثر السلبي للتضخم بدا يظهر في أوضح صوره في هذه الفترة . واسترسل قائلا ان مشروع القرار A/C.5/36/L.24 يطالب فقط باجراء دراسة فنية ، تعطي خطوطا رئيسية عامة ، ولا تتناول الاعتبارات السياسية أو تتضمن التزامات من جانب أى بلد .

١٢ - واختتم حديثة قائلا ان وفده يرفض بشكل قاطع التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 ويطلب من اللجنة أن تنظر في مشروع القرار كما هو مقدم .

١٣ - السيد بيدرسن (كندا): قال ان الموضوع طرح في اللجنة عدة مرات وانه من الواضح أن التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 مقبولة . وأردف قائلا ان سمعة الأمم المتحدة تتضرر احيانا بانصاف الحقائق - وبالأشياء التي يغض عنها الطرف ولا تقال . ومضى قائلا ان التضخم ليس ذنب البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية أو البلدان الاشتراكية ، رغم أن مشروع القرار A/C.5/36/L.24 يوحي على مايبدو بأن التضخم هو جرم اقترفته دول معينة . أما بالنسبة لعدم الاستقرار النقدى فما الذى يمكن أن يكون أكثر مدعاة لعدم الاستقرار من النقد غير القابل للتحويل . واختتم حديثه قائلا انه اذا اتبعت اللجنة المبدأ القائل " دع الدولة التي لا تعاني من التضخم تلقي الحجر الأول " فلن تكون هناك ضرورة للتصويت على مشروع قرار كهذا .

١٤ - السيد ويليامز (بنما): قال ان مشروع القرار هو مشروع فني ، وليس سياسيا كما ذكر ممثلا المملكة المتحدة وكندا . وأردف قائلا ان الاعتراضات على الدراسة المقترحة صبيانية . ومضى يقول انه يمكن ايجاد حجج كثيرة تدعم مشروع القرار في أى مكتبة محترمة ، بما في ذلك مكتبتا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . واختتم حديثة قائلا انه لمضيعة لوقت الجمعية العامة أن تنظر في التعديلات المقترحة .

١٥ - السيد مارتوريل (بيرو): قال ان اللجنة نظرت في هذه المسألة على مدى عدد من السنوات وكانت دوما تؤجل الموضوع . وأضاف أن الوفد الكوبي قد أجرى مشاورات مع وفود أخرى

(السيد مارتوريل ، بيرو)

وعدل في مشروع القرار A/C.5/36/L.24 ليجعله أكثر اعتدالا وليتجنب أى أثر سياسي ضمني . وأعلن أن وفده يؤيد مشروع القرار ويعارض التعديلات . واقترح اقفال باب المناقشة بموجب المادة ١١٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

١٦ - الرئيس : قال انه ، بما أن أحدا لم يعارض اقتراح اقفال باب المناقشة ، فهو يقترح طرح التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 للتصويت ، واستفسر عما اذا كانت هناك أى تعليلات للتصويت قبل التصويت . وردا على سؤال موجه من السيد كمال (باكستان) ، قال ان التصويت سيجرى على التعديلات ككل .

١٧ - السيد كمال (باكستان) : قال انه يؤيد القصد من الفقرة الثانية من الديباجة .

١٨ - السيد روزنستوك (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه سيصوت تأييدا للتعديلات . فالتضخم ظاهرة عالمية الانتشار لا تعرف الحدود . وأضاف قائلا ان التضخم ليس قاصرا على البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية . وقال ان الولايات المتحدة الامريكية ترفض الفكرة المتضمنة في مشروع القرار والموحية بأن البلدان المتقدمة النمو تتحمل وحدها المسؤولية عن التضخم . واستطرد قائلا ان حكومته اتخذت تدابير مالية لمكافحة التضخم ، ودعا البلدان الأخرى والمنظمات الدولية الى اعتماد سياسات لا تنقض النتائج الايجابية والمكتسبة بعد جهد لهذه التدابير .

١٩ - السيد بوزربيه (الجزائر) : قال انه يؤيد مشروع القرار A/C.5/36/L.24 ويعارض التعديلات المقترح ادخالها عليه . وقال ان الكل يعلم أن التضخم ظاهرة عالمية ، ولكنه في أساسه ظاهرة خاصة بالبلدان المتقدمة النمو وان البلدان النامية تعاني من التضخم " المستورد " . وأردف قائلا ان الدراسة المقترحة ستكمل الدراسات الأخرى ، مثل تلك التي تعزو التضخم للارتفاع في أسعار النفط ، التي لم تقدم سوى أجوبة جزئية .

٢٠ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : تكلم في نقطة نظام وقال ان مقدمي التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 يرغبون في أن يجرى التصويت على التعديلات كل على حدة .

٢١ - السيد موري (كوبا) : تكلم في نقطة نظام فطلب التصويت على التعديلات ككل .

٢٢ - السيد هيكي (استراليا) : قال انه يؤيد التعديلات المقترحة بوصفها تعديلات ايجابية وبنّاءة . وقال ان مشروع القرار ، اذا تم تعديله على هذا النحو ، سيقدم منهجا أكثر توازنا وأنسب في التطرق الى مشكلة التضخم . ومضى قائلا انه لا يمكن له أن يقبل المعنى المتضمن في مشروع القرار والقائل بأن الدول التي تقع فيها مقار منظمات الأمم المتحدة مسؤولة بشكل رئيسي عن التضخم .

٢٣ - السيد ديتز (النمسا) : قال انه يؤيد التعديلات المقترحة لانها ستزيل كثيرا من العبارات المثيرة للخلاف من مشروع القرار . وقال ان التضخم لما له من أهمية يجب أن يكون

(السيد ديتز ، النمسا)

موضوع توافق في الآراء . وأردف قائلا ان من غير المعقول أن يوضع كل اللوم على البلدان المتقدمة النمو ؛ وان النمسا ، وهي بلد صغير ، تعرف صعوبة المحافظة على عدم ارتفاع الأسعار .

٢٤ - السيد يونس (العراق) : قال انه يؤيد آراء ممثل الجزائر . وقال ان وفده لا يجد صعوبة في قبول مشروع القرار ويعارض جميع التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 .

٢٥ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : اقترح أن يجرى التصويت على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 كل على حدة .

٢٦ - السيد بوزربيه (الجزائر) : قال ان الهدف ذاته سيتحقق فيما لو صوتت اللجنة على مشروع القرار فقرة فقرة ثم عليه ككل .

٢٧ - السيد بيدرسن (كندا) : قال انه يؤيد هذا الاقتراح .

٢٨ - السيد ويليامز (بنما) : قال انه يعارض الاقتراح على أساس الاقتصاد في استخدام جهاز التصويت الالكتروني .

٢٩ - الرئيس : دعا اللجنة الى التصويت على اقتراح المملكة المتحدة الداعي الى أن يجرى التصويت على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 كل على حدة .

٣٠ - رفض هذا الاقتراح بأغلبية ٤٢ صوتا مقابل ٢٣ ، وامتناع ١٧ عن التصويت .

٣١ - رفضت التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 ، بعد ان تم التصويت عليها ككل ، بأغلبية ٤٣ صوتا مقابل ٢٠ ، وامتناع ٢٧ عن التصويت .

٣٢ - السيد كمال (باكستان) : تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت ، فقال ان وفده لا يعترض على اعداد دراسة عن أثر التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدى في الميزانية العادية للأمم المتحدة . بيد انه يرى ان الفقرة الثالثة من الديباجة ، التي تشير الى الحاجة الى اتباع اجراء اضافي تمثل ، حكما مسبقا على نتائج هذه الدراسة ، لأنه لن يتضح ما اذا كانت هناك حاجة لاجراء اضافي الا بعد اكتمال الدراسة . ومضى قائلا علاوة على ذلك ، فان الاجراء المتبع حاليا وهو الميزنة الكاملة ينسجم مع مصالح البلدان النامية ، كما سبق أن أوضح وفده في مناسبات سابقة . وقال ، انه بسبب الفقرة الثالثة من الديباجة لن يتمكن وفده من التصويت لصالح مشروع القرار A/C.5/36/L.24 .

٣٣ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : تكلم تعليلا للتصويت فقال ان وفده سيصوت ضد مشروع القرار A/C.5/36/L.24 لأن هذا المشروع في رأيه له دوافع سياسية . وأردف قائلا ان الوفد الكوبي قدم في سنوات سابقة قرارات أخرى تطلب من الجمعية العامة أن تضمن أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو النفقات المترتبة على التضخم في بلدان المقار . وأضاف أن وفده مستعد

(السيد ستيوارت ، المملكة المتحدة)

يعتبر تلك الطلبات غير معقولة ومدعاة للحلاف وذات وجهة سياسية ، وان الهدف النهائي في رأيه ، لمشروع القرار A/C.5/36/L.24 هو نفس الهدف .

٣٤ - السيد بانك (يوغوسلافيا) : قال انه رغم أن التضخم المالي ظاهرة عالمية النطاق ، فالبلدان النامية هي الأشد معاناة منه . وأعرب عن الأمل في أن تلقي الدراسة المطلوبة الضوء على هذه الحالة ، وقال انه لذلك سيصوت وفده لصالح مشروع القرار A/C.5/36/L.24 .

٣٥ - السيد بيدرسن (كندا) : قال ان وفده يؤيد التعليقات التي أبداها ممثل باكستان . وأضاف قائلا ان كندا أيضا قلقة بشأن مشكلة التضخم المالي ،ولكن وفده سيضطر للتصويت ضد مشروع القرار لأنه غير موضوعي .

٣٦ - السيد بندانا رودريغز (نيكاراغوا) : قال ان وفده سيصوت تأييدا لمشروع القرار A/C.5/36/L.24 . وأضاف ان الوفود الصغيرة كوفده لا تملك الوسائل الضرورية لدراسة مادة المسائل المتصلة بأثر التضخم المالي ، ولذلك فان وفده يؤيد الطلب الداعي لأن يقوم الامين العام باعداد هذا النوع من الدراسات .

٣٧ - السيد راليس (اليونان) : قال انه على الرغم من أن وفده لا يعارض اعداد دراسة عن أثر التضخم المالي ، فان الاشارة الى اجراء اضافي الواردة في الفقرة الثالثة من الديباجة سابقة لأوانها وتمثل حكما مسبقا على نتائج الدراسة . وأضاف ان وفده ، لذلك ، سيصوت ضد مشروع القرار .

٣٨ - السيد الصفتي (مصر) : قال ان وفده لا يعترض على اعداد دراسة عن أثر التضخم المالي . وأردف قائلا ان وفده مع ذلك يرى ان لمشروع القرار ظلال سياسية وانه يحكم مسبقا على نتائج الدراسة . وأضاف قائلا ان الفقرة الثالثة من الديباجة تثير مسائل قانونية ، ولذلك فان وفده سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.5/36/L.24 .

٣٩ - السيد سويدى (جمهورية تنزانيا المتحدة) : قال ان وفده سيصوت لصالح مشروع القرار لان لجنة الاشتراكات مافتئت منذ عدة سنوات تذكر في تقاريرها الى اللجنة الخامسة ان استناد ميزانية الأمم المتحدة على عملة معينة واحدة غير مستقرة يؤدى الى تباين واسع في معدلات الأنصبة المقررة من جدول الى آخر . وأردف قائلا بل لقد قيل أن يجب أن تكون لميزانية الأمم المتحدة " سلة عملات " أو حقوق سحب خاصة . ولذلك فان وفده يشعر بأن هناك ضرورة لاجراء دراسة عن أثر التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدى .

٤٠ - السيد تومو مونشي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : بين ان وفده قد امتنع عن التصويت على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.5/36/L.32 لأنه ، على الرغم من أنها قدمتها البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، فان حذف الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار A/C.5/36/L.24 يغير من طبيعة مشروع القرار الأخير هذا .

(السيد تومو مونشي ، جمهورية الكاميرون المتحدة)

٤١ - أما عن مشروع القرار نفسه ، فقد قال انه لو كان المقترح الذى قدمه ممثل الجزائر قد قبل لصوت وفده الى جانب بعض الفقرات . واستطرد قائلا ان فقرات أخرى هي ، مع ذلك ، غامضة وفيها دلالات تخرج عن الصلاحية التقليدية للجنة ، ولذلك فان وفده سيمتنع أيضا عن التصويت على مشروع القرار .

٤٢ - السيد ديتس (النمسا) : قال ان حكومته لا تستطيع أن تقبل النظرة المتبسّطة ، من زاوية واحدة ، لأسباب التضخم والمعرب عنها في مشروع القرار A/C.5/36/L.24 . واستطرد يقول ان مشروع القرار يتجاهل فوق ذلك الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان المضيفة في توفير المرافق للأمم المتحدة ، وانه على الرغم من أن وفده لا يعارض اعداد دراسة عن أثر التضخم ، فانه يأسف لأنه سيضطر الى التصويت ضد مشروع القرار بسبب الصيغة المثيرة للخلاف الواردة فيه وبسبب روح المواجهة التي تم عرضه بها . واستدرك قائلا ان وفده كان سيؤيد المقترح الجزائرى الداعي الى اجراء تصويت مستقل على كل فقرة على حدة .

٤٣ - السيد كوياما (اليابان) : قال ان المقترح الوارد في مشروع القرار A/C.5/36/L.24 ليس متوازنا ، رغم ان وفده يؤيد فكرة اعداد الدراسة موضوع البحث . وأضاف ان وفده لذلك لا يستطيع تأييد المقترح .

٤٤ - السيد كانا كاراتتي (سرى لانكا) : قال ان سرى لانكا ، بوصفها بلدا ناميا صغيرا ، تعرف جيدا الصعوبات الاقتصادية التي تخرج عن نطاق سيطرتها ، وقال ان سرى لانكا قلقة أيضا ازاء الصعوبات المتزايدة في ميزانية الأمم المتحدة ، والتي ترجع ، من ناحية ، الى الحالة النقدية العالمية . وأردف قائلا ان مشروع القرار A/C.5/36/L.24 يشير بشكل محدد الى أثر التضخم وعدم الاستقرار النقدى على الميزانية العادية للأمم المتحدة ، ولذلك فان وفده قد رغب في أن يصوت الى جانبه ، بيد ان الفقرة الثالثة من الديباجة ؛ باشاراتها الى الحاجة الى اجراء اضافي ، قد حكمت مسبقا على نتائج الدراسة المطلوبة ، ولذلك فان وفده سيضطر الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار .

٤٥ - السيد لحلو (المغرب) : قال انه رغم ان وفده يؤيد بحماس الفكرة الأساسية المعرب عنها في مشروع القرار ، فان الشكل الذى عرضت به هذه الفكرة يخلق المصاعب ، ولذلك فان وفده سيمتنع عن التصويت عليه .

٤٦ - الآنسة زونيكل (جزر البهاما) : قالت انه على الرغم من ان وفدها يؤيد الفكرة الأساسية المتمثلة في اعداد دراسة عن أثر التضخم وعدم الاستقرار النقدى ، فان مثل هذه الدراسة يجب أن تكون شاملة وموضوعية على السواء . وأضافت أن نص مشروع القرار لا يفسح المجال لموضوعية يمكن التثبت منها ، لذلك فان وفدها سيمتنع عن التصويت عليه .

٤٧ - السيد مارتوريل (بيرو) : قال انه بما ان مشروع القرار A/C.5/36/L.24 لا يدعو الا الى اعداد دراسة ، فان وفده سيصوت الى جانبه لأسباب فنية .

٤٨ - واعتمد مشروع القرار A/C.5/36/L.24 بأغلبية ٤٤ صوتا مقابل ١٩ ، وامتناع ٢٥ عضوا عن التصويت .

٤٩ - السيد أبرازيفسكي (بولندا) : عرض مشروع القرار A/C.5/36/L.34 ، الذى يأتي نتيجة لمشاورات مكثفة مع الوفود المهتمة بالأمر . وقال ان الفقرات ١ الى ٤ من المنطوق مماثلة للفقرات المناظرة في قرار الجمعية العامة ٣٥/١١٤ ، الذى اعتمد بتوافق الآراء ، اما الفقرة ٥ من المنطوق فهي مستحدثة ومبنية على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء .

٥٠ - السيد هيكي (استراليا) : قال ان وفده يرغب في أن يصبح من مقدمي مشروع القرار A/C.5/36/L.34 .

٥١ - الرئيس : قال انه سيعتبر ، اذا لم يسمع أى اعتراض ، أن اللجنة ترغب اعتماد مشروع القرار A/C.5/36/L.34 بتوافق الآراء .

٥٢ - وقد تقرر ذلك .

٥٣ - الرئيس : اقترح أن توصي اللجنة الخامسة بأن تحيط الجمعية العامة علما بمذكرة الأمين العام بشأن امكانية انشاء محكمة ادارية وحيدة ، وأن ترجو منه ، عملا بمقررها ٣٤/٤٣٨ ، أن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

٥٤ - وقد تقرر ذلك .

البند ٩٩ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

التدريب والبحث : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/36/738 ؛ A/C.5/36/55 و Add.1)

٥٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : عرض تقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/36/738 ، وذكر أعضاء اللجنة الخامسة بأن اللجنة الاستشارية كانت ، في الدورة السابقة ، قد أوصت في الوثيقة A/35/7/Add.13 باعتماد منحة اعانة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث تبلغ في مجموعها ٣٠٥٧٠٠ دولار . وأردف قائلا ان اللجنة الاستشارية أوصت كذلك بأن ينظر في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة في مسألة العجز بميزانية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لعام ١٩٨١ . وقال ان الامين العام كان ، في الدورة السابقة ، قد أبلغ الجمعية أن العجز المسقط لعام ١٩٨١ يبلغ ٦٤٦٠٦٠ دولارا . بيد ان هذا العجز قد تم تخفيضه الى حد كبير كما هو موضح في الوثيقة A/C.5/36/55 . وان مبلغ منحة الاعانة المطلوب حاليا هو ٣٥٢٦٠٠ دولار . وأضاف أن اللجنة الاستشارية قد أوصت ، في الفقرة ٨ من تقريرها ، بأن تأذن الجمعية العامة بتقديم منحة اعانة بذلك المبلغ على أساس تقديمها مرة واحدة .

٥٦ - السيد نيكول (المدير التنفيذى ، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث اليونيتار) : قال ان اليونيتار خفض عجزه بصعوبة عن طريق تخفيض عدد موظفيه ووقف خدمات أساسية معينة . وأعرب عن تقديره لتلك الحكومات ، مثل حكومتي كندا ، وترينيداد وتوباغو ، التي استجابت بسخاء لنداء اليونيتار من أجل تقديم أموال في عام ١٩٨١ . وقال انه طلب اليه ان يعد ميزانية متوازنة لعام ١٩٨٢ ، ولكن القدرة على الحفاظ عليها متوازنة ستتوقف على التبرعات المتواضعة المقدمة من الدول الأعضاء . وأعرب عن الأمل في أن تستجيب الدول الأعضاء استجابة كاملة لنداء الجمعية العامة من أجل تقديم منح أكثر سخاء لليونيتار ، خاصة وأن اسهام اليونيتار في منظومة الأمم المتحدة أصبح يدرك على نطاق واسع . وأعرب كذلك عن الأمل في أن تقرر الجمعية العامة ، عن طريق اللجنة الخامسة ، اعتماد منحة الاعانة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية .

٥٧ - السيد بانك (يوغوسلافيا) : قال ان وفده يقدر الاسهام القيم الذى يقدمه اليونيتار الى منظومة الأمم المتحدة ويلاحظ مع التقدير جهود المعهد لتخفيض العجز في ميزانيته . وأردف انه لهذا السبب يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة المبلغ المالي المطلوب بوصفه منحة اعانة لتغطية العجز المتبقي في ميزانية اليونيتار لعام ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٥٨ - السيد كمال (باكستان) : أعرب عن ارتياحه للعمل الممتاز الذى يقوم به اليونيتار . وقال انه من المؤسف ألا تستطيع التبرعات ، في كثير من الحالات ، أن تغطي نفقات المعهد . فبالنظر الى أهمية اليونيتار يجب ايجاد طريقة أضمن للتمويل . واستطرد يقول انه خلال الفترة الحالية التي تخضع فيها الميزانية للقيود ، يمكن طرق هذه المشكلة على خير وجه في اللجنة الثانية . وأعرب عن تأييد وفده لتوصية اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة منحة اعانة لتغطية العجز المتبقي في ميزانية اليونيتار لعام ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٥٩ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : قال ان وفده يعارض توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الداعية الى أن تقدم الجمعية العامة منحة اعانة الى اليونيتار . وقال ان الأنشطة التنفيذية لا ينبغي تمويلها عن طريق الميزانية الادارية المقررة للأمم المتحدة . وأضاف ان وفده يعارض بشدة تقديم المنح لمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة تمول على أساس التبرعات ومن ثم لا تخضع لمراقبة خارجية على طريقة صرف الأموال . فينبغي أن لليونيتار أن يدير شؤونه على أساس واقعي بما يتفق مع امكاناته بشكل يكسب معه ثقة الدول المانحة المحتملة . واختتم بقوله ان وفده يطلب التصويت على توصية اللجنة الاستشارية .

٦٠ - السيد بانغورا (سيراليون) : قال ان وفده قد أيد دوما العمل الممتاز الذى يقوم به اليونيتار ، وان برامج المعهد التدريبية ذات فائدة خاصة للبلدان النامية . وأضاف ان من واجب المجتمع الدولي أن يقدم للمعهد كل مساعدة ممكنة . وناشد أعضاء اللجنة أن يؤيدوا توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالعجز في ميزانية اليونيتار . وأعلن انه اذا طرحت التوصية للتصويت فان وفده سيصوت الى جانبها .

٦١ - السيد بيدرسن (كندا) :قال ان وفده قد أيد اليونيتار بشكل مطرد على مر السنين ، وانه على الرغم من أن حكومته تشعر بالفزع الشديد ازاء الحالة المالية للمعهد ، فانها يمكن أن تؤيد توصية اللجنة الاستشارية نظرا الى الجهد الحثيث الذى يبذله المعهد لتخفيض العجز في ميزانيته واحراز تقدم في هذا الصدد .

٦٢ - السيد بارتليت (جامايكا) : قال ان وفده يؤيد تماما توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، التي تنسجم مع مقررات اللجنة الخامسة في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة وتوصيات اللجنة الثانية في الدورة الحالية . وقال ان اليونيتار أتم سنة ناجحة أخرى ويستحق التهنئة على عمله الممتاز . وأعرب عن ارتياحه للجهود الموفقة التي يبذلها المدير التنفيذى ومجلس الأمناء لتخفيض نفقات المعهد . وأردف يقول ان المعهد أخذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ودائرة التنظيم الادارى في الاعتبار فنجح في تخفيض عجزه الى حجم معقول لعام ١٩٨١ ويمكن توقع ميزانية متوازنة في عام ١٩٨٢ . وأضاف أن وفده يلاحظ مع الارتياح العبارة الواردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/36/738) ومفادها ان تنفيذ توصيات دائرة التنظيم الادارى في عام ١٩٨٢ ينطوى في جملة أمور ، على زيادة ترشيد ودمج البرامج القائمة والهياكل الادارية في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وتخفيض عدد الموظفين الأساسيين المتفرغين التابعين للمعهد من ٤٤ موظفا في عام ١٩٨١ الى ٣٤ موظفا في عام ١٩٨٢ . واستطرد يقول انه لتمكين المعهد من أن يواصل تقديم اسهامه القيّم في منظومة الأمم المتحدة وقضية التنمية ، فعلي الدول الأعضاء التي تسلم بأهمية عمل اليونيتار وترى أن المعهد ينبغي أن يمول على أساس التبرعات أن تبذل أقصى ما في وسعها لتقديم التمويل الكافي .

٦٣ - السيد كوياما (اليابان) : قال ان وفده يعرب عن تأييده الكامل لأنشطة اليونيتار ويدفع تبرعات سنوية للمعهد . بيد أنه أعرب عن أسفه لكون المعهد مازال يواجه عجزا في الميزانية . وأعرب عن أمل وفده في أن يعدل اليونيتار نفقاته اعتبارا من عام ١٩٨٢ فصاعدا بحيث تتجه نحو التناقص لكي يضمن ميزانية متوازنة ، على النحو الذى أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ٧ من تقريرها .

٦٤ - السيد الصفتي (مصر) :قال انه لمما يدعو للسرور أن يلاحظ ان المعهد قد خفض عجزه في عام ١٩٨١ وأنه قد يحقق ميزانية متوازنة في عام ١٩٨٢ . وأعلن تأييد وفده للنداء الذى وجهه ممثل سيراليون والذى يدعو فيه الى تأييد توصية اللجنة الاستشارية .

٦٥ - السيد امنيوس (السويد) : قال ان وفده يشترك في الاعراب عن الملاحظات التي أبداها ممثلو باكستان وكندا ودول أخرى .

٦٦ - السيد أوكوارو (كينيا) : قال ان وفده ينضم الى الوفود الأخرى ، وخاصة الى وفدى

(السيد أوكوارو ، كينيـــا)

سيراليون ومصر ، في امتداح العمل الذى يؤديه اليونيتار والذى يتسم بأهمية كبيرة للبلدان النامية . وأعرب عن سروره لان يلاحظ نجاح المعهد في تخفيض العجز في ميزانيته . وأعلن تأييـد وفـــده الكامل لتوصية اللجنة الاستشارية .

٦٧ - السيد غوه (سنغافورة) : قال ان وفده يقدر اسهام اليونيتار الهام ويؤيد توصية اللجنـــة الاستشارية . واقترح اجراء تصويت مسجل على هذه التوصية .

٦٨ - السيد مارتوريل (بيرو) : كرر اعلان الموقف التي كانت حكومته قد أعربت عنه في اللجنـــة الثانية بتأييد أعمال اليونيتار والتدابير اللازمة لازالة العجز في ميزانيته . وأعلن تأييد بيرو الكامـــل لتوصية اللجنة الاستشارية .

٦٩ - السيد سولس (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده سوف يصوت ضد توصية اللجنة الاستشارية لأن حكومته تعارض نقل البنود من التمويل بالتبرعات الى الميزانية العادية .

٧٠ - السيد بال (الهند) : قال ان وفده يتفق تماما مع أولئك الممثلين الذين يعتقدون أن المرء ينبغي أن يعيش وفقا لموارده ، بيد ان هذا المفهوم لا معنى له اطلاقا في ضوء الفقر الساحق لأربعـة أخماس سكان العالم . وأضاف انه ينبغي تزويد اليونيتار ، بالمساعدة اللازمة ، نظرا لحالته الماليـة . وأعلن تأييد وفده الكامل لتوصية اللجنة الاستشارية .

٧١ - السيد بوزربيه (الجزائر) : قال ان وفده سيواصل تأييد أنشطة اليونيتار وهو يؤيد النـداء الذى وجهه ممثل سيراليون ، الذى دعا اللجنة الى تأييد توصية اللجنة الاستشارية .

٧٢ - السيد سيكوك (بربادوس) : قال ان وفده يقدر الاسهام القيّم الذى يقدمه اليونيتار . وقـال انه بينما يؤكد على الحاجة الى تحقيق ميزانية متوازنة في عام ١٩٨٢ ، فانه يؤيد توصية اللجنـــة الاستشاريـــة .

٧٣ - السيد ديتس (النمسا) : قال ان وفده سيصوت الى جانب توصية اللجنة الاستشارية لشـؤون الادارة والميزانية على أن يكون مفهوما أن المعهد سيواصل جهوده لتحسين كفاءته . وأعرب عن الأمـل في أن يضع اليونيتار الاولويات اللازمة ويتجنب التوسع في البرامج الأقل أهمية .

٧٤ - السيد جونسون (بنن) : قال ان وفده يقدر أنشطة اليونيتار ويؤيد النداء الذى وجهـــه ممثل سيراليون ، وان بنن ستصوت الى جانب توصية اللجنة الاستشارية .

٧٥ - السيد زينبيل (غانا) : قال ان وفده يشترك في ابداء الآراء التي أعرب عنها ممثل سيراليون وسوف يؤيد توصية اللجنة الاستشارية .

٧٦ - السيد كابا (غينيا) : قال ان وفده يسلم بأهمية أعمال اليونيتار للبلدان النامية وسيصـــوت الى جانب توصية اللجنة الاستشارية .

٧٧ - السيد بادوا (الفلبين) : قال ان وفده يقدر أعمال اليونيتار ويؤيد توصية اللجنة الاستشارية تأييدا كاملا .

٧٨ - وبطلب من ممثل سنغافورة ، أجرى تصويت مسجل على توصية اللجنة الاستشارية .

المؤيدون : اثيوبيا ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايرلندا ، باكستان ، بربادوس ، بنما ، بنن ، بورما ، بوروندى ، بيرو ، تايلند ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرة العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، موريتانيا ، النرويج ، النمسا ، الهند ، هولندا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

الممتنعون : الأرجنتين ، اسرائيل ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا .

٧٩ - واعتمدت توصية اللجنة الاستشارية بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ١٣ ، وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت .

٨٠ - السيد لوشنر (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان وفده صوت ضد توصية اللجنة الاستشارية لأسباب تتعلق بالميزانية فحسب ، وان ذلك لا يغير مطلقا من الموقف التي أعربت عنه حكومته في اللجنة الثانية ، وهو أن اليونيتار يقدم اسهاما قيما جدا الى المجتمع الدولي في مجال التدريب والبحث .

٨١ - السيد جيب (البرازيل) : قال ان وفده امتنع عن التصويت على توصية اللجنة الاستشارية على أساس الآراء التي أعرب عنها في اللجنة الثانية .

٨٢ - السيد باتيستي (ايطاليا) : قال ان وفده صوت ضد توصية اللجنة الاستشارية لأسباب تتعلق بالميزانية .

٨٣ - السيد فارس (الاردن) : قال انه لو كان وفده حاضرا في أثناء التصويت على توصية اللجنة الاستشارية ، لصوت الى جانب التوصية .

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين (تابع)

(ب) مسائل الموظفين الأخرى : تقارير الأمين العام

احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة (تابع) (A/C.5/36/31 ؛ و A/C.5/36/L.16/Rev.1) .

٨٤ - السيد روزنستوك (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان مسألة الامتيازات والحصانات تنطوي على جوانب أساسية من جوانب الأمم المتحدة بل ونفس مفهوم الأمم المتحدة كمؤسسة . وأردف قائلا انه نظرا للعدد الكبير من الوفود الغائبة وتأخر الوقت ، فهو يقترح تأجيل النظر في موضوع بمثل هذه الأهمية الى الجلسة التالية .

٨٥ - السيد فان هيللينبيرغ هوبار (هولندا) : قال ان وفده يؤيد المقترح الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة نظرا لضيق الوقت المتاح .

٨٦ - وبعد مناقشة اجرائية ، قال الرئيس : انه سيعتبر ، اذا لم يكن هناك ثمة اعتراض ، ان اللجنة ترغب في تأجيل مواصلة النظر في البند ١٠٧ من جدول الأعمال الى الجلسة التالية .

٨٧ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٢